

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي
- حالة الجزائر -

إعداد:

أ/ قريد عمر

أستاذ مساعد أ. جامعة محمد خيضر -بسكرة-

العنوان الإلكتروني: **gueridomar@yahoo.fr**

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**

هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

تمهيد

تسعى معظم الدول نامية كانت او متقدمة إلى إستقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر نظرا للدور الذي يلعبه هذا الاخير في تحفيز النشاط افقتصادي المتقدمة و بإعتباره اداة تساعد الدول الناميةعلى الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية المتقدمة وتوفير إحتياجاتها من راس المال نتيجة للفجوة الإدخارية التي تعاني منها جل هذه الدول. فبعد ان كان ينظر إلى هذا النوع من الإستثمار على انه وسيلة لتحويل الموارد الإقتصادية خاصة المواد الاولية من الدول النامية ألى الدول المتقدمة اصبحت الان هذه الدول –النامية – تتنافس فيما بينها وحتى مع الدول المتقدمة في جذب الإستثمارات العالمية و ذالك من خلال إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين بيئتها او مناخها الإستثماري، من خلال تحديث التشريعات والقوانين وتقديم التسهيلات المحفزة للإستثمار. ذلك لان مناخ الإستثمار في الدول المظيفة اصبح يخضخ للرقابة والتقييم من طرف المسثمريين الاجانب والمؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي ،المنتدى الإقتصادي العالمي...ألخ، فبعد الإنفتاح الإقتصادي والعولمة الإقتصادية لم تعد هناك دولة بعيدة عن الرقابة والتقييم فاصبحت هذه الهيئات والمؤسسات تزود المستثمريين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في تقيم مناخ الإستثمار في كل دولة على حدى وتحديد اهم النقائص التي تعاني منها هذه الدول والتي قد تقف حاجزا امام الإستثمارات الاجنبية.

في هذه المداخلة سوف ندرس الفساد ومؤشرات قياسه ومدى تاثيره السلبي على مناخ الإستثمار حيث قسمت هذه الدراسة إلى قسمين:

القسم الاول: ويتناول المناخ الإستثماري من حيث التعاريف والمكونات .

القسم الثاني: ويتناول الفساد وتاثيراته على مناخ الإستثمار.

اولا: ماهية مناخ الإستثمار ومكوناته

1/ تعريف مناخ الإستثمار .

- يعرف مناخ الإستثمار على انه "مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتتاثر تلك الاوضاع بالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والامنية والقانونية والإدارية التي لهااثر ايجابي او سلبي في نجاح المشاريع الإستثمارية"[1].

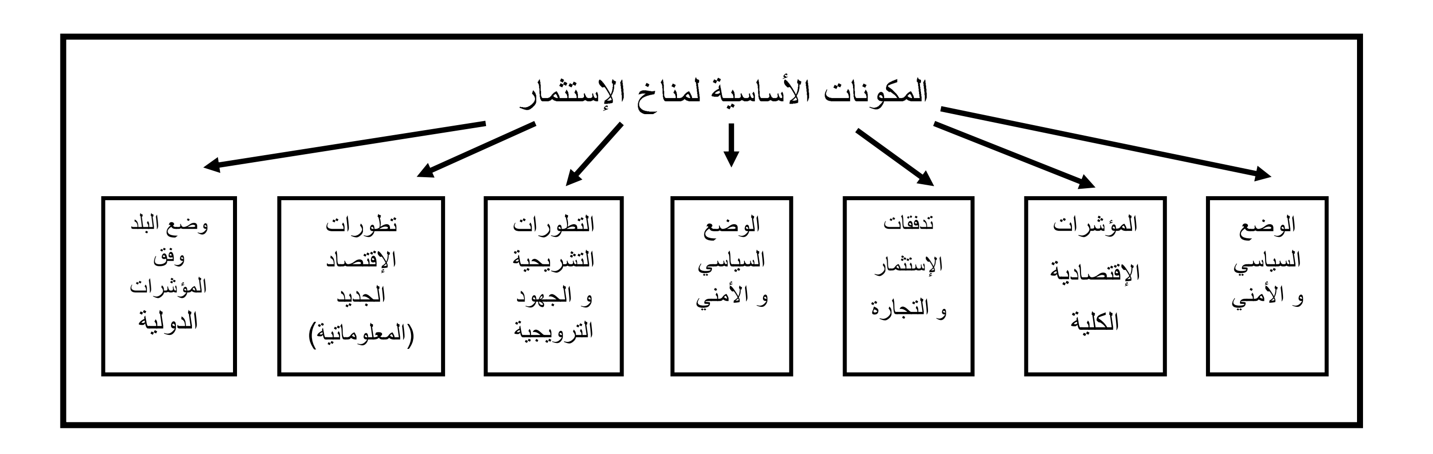
ويعرف كذلك "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والاجنبي ان ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة حيث ان تهيئة هذه البيئة شرط ضروري لجذب هذه الإستثمارت"[2].

وهو ايضا "كل ما يمكن ان يؤثر في قرارالإستثمار.فهوالبيئة السياسيةوالقانونية والإقتصادية والإجتماعية التي يجب توفيرها بشكل جيد تخدم المستثمر وتحقق له اعلى فائدة وتقلل من الاعباء التي تعيق استثماراته من اجل تحقيق التنمية والنو الإقتصاديين"[3].

وفي الاخير يمكن ان نعرف مناخ الإستثمارعلى انه "مجمل الاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستمارية وتاثيرها على فرص نجاح المشاريع. ويشكل كل من الوضع السياسي للدولة والسياسات الإقتصادية واجراءاتهاوالإستقراروالشفافية وطبيعة السوق والبنية التحتية وكل ما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية تشكل بمجموعها المناخ الإستثماري.

2/ مكونات المناخ الإستثماري:

أن قرار المستثمرين الاجانب والشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالإستثمار في دولة دون سواها دالة في العديد من العوامل نجد مثلا المؤسسة العربية لظمان الإستثمار في الدول العربية تقترح النموذج التالي لمكونات مناخ الإستثمار في هذه الدول والذي يشمل المتغيرات التالية[4]:



1- الوضع السياسي والقانوني:

ا- الوضع السياسي:

إن الإستقرار السياسي و بالرغم من انه محل جدل بين الباحثين حول درجة أهميته في قرار الشركات الدولية بالإستثمار في دولة ما إلا أن هناك إجماعا بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما، إلا إذا إطمأن بشأن استقرار الأوضاع السياسية فيها فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الإستقرار و لا يمكنه أن يقوم بالإستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة كحالات الشغب المتكررة أو التوترات العرقية أو الطائفية كطريقة التداول على السلطة و إطار المشاركة السياسية للمواطنين وهامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومدى تنامي عدد و دور منظمات المجتمع المدني. و كذلك نوعية العلاقات بين دول الجوار و العالم الخارجي، كل هذه المؤشرات تؤخذ بعين الإعتبار عن إتخاذ القرار الإستثماري في دولة ما[5].

و يعتبر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة مستمرة إلى بلد ما مؤشرا على الإستقرار السياسي لذلك البلد، فلولا شعور المستثمر بهذا الإستقرار لما أقدم على إنشاء مشروعه، ذلك لأنه لا يمكن أن يتم تصفية مثل هذه الإستثمارات بشكل سريع عندما يبدأ عدم الإستقرار مثلما يحدث في حالة البيع السريع للإستثمارات المالية كالسهم و السندات.

و قد اصطلح على تسمية مختلف المخاطر السياسية التي قد تواجه فروع الشركات المتعددة الجنسيات في البلد المضيف بخطر البلد " Le risque de pays" أو المخاطر القطرية أو مخاطر التقييم الإئتماني لسياسة الدولة.

و يعرف خطر البلد بأنه "التغيرات السياسية المفاجئة أو المتوقعة التي تحدث في بلد ما و التي تنتج عنها نتائج سلبية أو غير مواتية لعمل المؤسسات الأجنبية في هذا البلد و على السير العادي و الحسن للعمليات المالية و التجارية فيه "[6]

كما يعرف على أنه "التغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية المحتملة و التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما و تؤثر على مناخ الأعمال فيه و بالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للعمال و المشاريع و خصوصا معدلات الإرباح و قيم الأصول و غيرها، و بالتالي تؤثر على رغبة و قدرة الشركات العاملة في تلك الدول على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها"[7]..

و تختلف مكونات نشوء خطر البلد من بلد إلى آخر و من وقت إلى آخر مثل الحرب و الإحتلال، المظاهرات المستمرة و الإحتجاجات و الإضطربات و النزاع بين دول الجوار حالة النزاع على الحدود آو الصراعات الإيديولوجية و تزايد النزعة الإقليمية و العنصرية داخل البلد"[8]

ب- الوضع القانوني:

تؤدي العوامل القانونية دورا مميزا في استقطاب الإستثمار الاجنبي ونموه ذالك لما توفره التشريعات وقوانين الإستثمار من حماية وضمان كافي لدفع المستثمر الاجنبي الى استثمار امواله و خبرته العلمية والفنية في دول. اخرى وذالك بوضع قواعد محددة لمعاملة الإستثمارات سواء من حيث استقطابها اوحمايتها اوتصفيتها وتتضمن تلك التشريعات ضمانات وامتيازاتمختلفة بشرط ان لا تؤدي الى الإضرار بمصالح الدول المضيفة،ولابد للإشار ة في هذا الشان الى انه اذا كانت حاجة الدولة تتطلب استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية فيجب ان تعامل الإستثمار

الوافد اليها على اسس واضحة وثابتة نسبيا وذالك من خلال إعداد منضومة قانونية متكاملة للإستثمار الاجنبى يشتمل مختلف جوانب الإستثمار بدءا بطريقة استقطابه مرورا بمعاملته وحمايته وأنتهاءا بتصفيته[9].

الا ان تشجيع الأستثمار الاجنبي لا يمنع من احاطته بقيود قانونية تضمن سلامة الدولة وامنها وتمنع سيطرة الاجانب على الإقتصاد الوطني ومنافسته لراس المال المحلي او الخبرات والايدي العاملة المحلية ذالك ان الدولة يجب من خلال تشريعاتها الموازنة بين أستقطاب الإستثمار الاجنبي وحمايته للإستفادة منه وبين الحفاظ على المصالح الوطنية، فمن حق الدولة ان تضع شروط او حتى تمنع الإستثمار الاجنبي اذا كان يتعارض والاهداف الوطنية.

2- الوضع الإقتصادي:

تحتل المحددات الإقتصادية اهمية كبيرة في احتيار موقع الإستثمار الاجنبي المباشر كونها تشمل العديد من المؤشرات الإقتصادية الدالة على مستوى اداء الإقتصاد الوطني ذالك لان المستثمر الاجنبي يسعى اساسا من وراء عملية الإستثمار الى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك ألا أذا كان اقتصاد الدولة المستثمر بها مستقرا لاتعصف به الازمات. وهناك العديد من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي كدرجة الإنفتاح على العالم الخارجي وقوة الدولة في السوق العالمي والعمل الكفء باسعار تنافسية والبنية التحتية .

وفيمايلي سنركز على اهم المحددات الإقتصادية المؤثرة في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر.

- درجة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي : حيث يميل الإستثمار الاجنبي المباشر الى التوجه الى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تفرض قيودا كبيرة على حركة التبادل التجاري[10] .

- الدخل القومي الإجمالي: والذي يمثل المجموع النهائي لقيم السلع والخدمات المنتجة من طرف دولة ما خلال سنة ويستخدم هذا المؤشر عادة لقياس الحجم الإقتصادي للدول ودرجة تطورها من خلال معدل النمو السنوي المحقق فكلما كان حجم الدخل الوطني الإجمالي كبيرا ومعدل نموه مرتفعا كلما دل ذالك على ان الاوضاع الإقتصادية سليمة في البلد وبالتالي تصبح اسواقه جاذبة للاستثمار الاجنبي[11].

- تنافسية الإقتصاد الوطني: حيث تعد القوة التنافسية للاقتصاد الوطني احد اهم المحددات في مجال جذب الإستثمار ذالك انه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذالك مدعاة لجذب المزيد من الإستنثمارات الاجنبية ويمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال نمو الصادرات وحصتها في الاسواق الدولية والرقم القياسي لاسعار الصادرات فكلما أتجه الى الإنخفاض كلما دل على قوة المركز التنافسي للإقتصاد الوطني في مجال جذب الإستثمار الاجنبي[12].

- سعر الصرف: حيث يؤثر ارتفاع سعر الصرف او أنخفاضه على التكلفة الحقيقة لعناصر الإنتاج والعمالة والموارد والاجور .....الخ .وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لاخرى مما يؤدي الى تغيير قرار الإستثمار في دولة معينة وبتحول الى دولة اخرى ذلك لان أنخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة تنافسية الصناعة المحلية في الاسواق الدولية وبالتالي يؤثر ايجابا على قطاع الصادرات والميزان التجاري وبالتالي على النشاط الإستثماري في البلد[13].

– معدل الإستثمار العام : حيث تؤثر نسبة الإستثمار العام الى الناتج الح لي الإجمالي على نشاط الإستثمارات الخاصة. فقد يكون نشاط الأستثمار العام مكملا للأستثمار الخاص ومن ثم دعمه وتشجيعه أذا شملت تلك الإستثمارات أانفاقا على البنية التحتية كشبكات النقل والمواصلات والطاقة....الخ ،فالمشاريع في هذه المجالات تزيد من معدل العائد على الإستمار الخاص ومن ثم تشجيع على زيادة معدلات هذه الإستثمارات .

– معدل التضخم: تؤثرمعدلات التضخم بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح كما تؤثرعلى تكالف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الاجنبية فإرتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة اثار سلبية على جاذبية مناخ الإسثمار كونه يؤدي الى اضعاف القدرة الشرائية في الداخل وإضعاف القدرة التنافسية للسلع المحلية في الاسواق العالمية نضرا لإرتفاع اسعارها نظرا لإرتفاع تكاليف إنتاجها الامر الذي قد يؤدي إلى زيادة الواردات نظرا لملائمة اسعار السلع الاجنبية للمستهلكين المحليين.

– مدى كفاءة الجهاز المصرفي: حيث يعتبر التمويل من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والإستثمارالدولي ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدره على تمويل المشروعات حيث ان توافر الكفاءة في تلك البنوك يحفز على جذب المزيد من الإستثمارات الاجنبية خاصة في ظل ملاءمة شروط وتكاليف عملية الإقراض.[16]

– الحوافز الضريبية: تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين معدل الضرائب على دخل الشركات ومستوى الإستثمارات الاجنبية المباشرة او إختيارموقع الإستثمار،فالدراسات التي جاءت نتائجها مؤيدة لفعالية الحوافزالضريبية تشير الى ان معدلات الضرائب المرتفعة تحد من.استثمار الاجنبي والعكس، غير ان ذالك لا يجب ان ينظر اليه بشكل مجرد ومنعزل عن العوامل الاخرى التي يتعين اخذها في الإعتبار عند إختيار موقع الإستثمار.

ومن بين الحوافز الضريبية التي قد تقدمها الدول المضيفة: منع الإزدواج الضريبي،عدم التمييز في فرض الضريبة بين الوطنيين والاجانب، الإعفاءات الضريبية في السنوات الاولى للنشاط.....ألخ[17].

– اعباء الديون الداخلية والخارجية: حيث يقوم المسؤلون في شركات الاعمال الدولية بدراسة الاوضاع الخاصة بإجمالي الديون الداخلية والخارجية في البلد المظيف ونسبتها الى الناتج الإجمالي مبينين قيمة خدمات هذه الديون والقدرة على سدادها لان الدول ذات المديونية العالية تلجا في العادة الى تقليص حجم الإنفاق العمومي وترفع من قيمة الضرائب والرسوم المفروضة على المداخيل ومستلزمات الأنتاج وهذا يؤدي الى إضعاف القدرة الشرائية في البلد المضيف ويساهم ايضا في رفع اسعار السلع والخدمات مما يجعلها اقل تنافسية في الاسواق الدولية[18].

3– البيئة الثقافية والإجتماعية :

تفيد العديد من تجارب الشركات العالمية ان بعض هذه الشركات قد دخلت اسواق دول خارجية قبل ان تجري دراسات مستفيظة عن اوضاعها الثقافية والإجتماعية وقد باءت نشاطاتها بالفشل وإظطرت للإنسحاب من هذه الاسواق او وجدت نفسها مجبرة على إعادة صياغة سياستها الإنتاجية والتسوقية بما يتلائم مع الخصائص الإجتماعية والثقافية لتلك الدول.

إن التباين الكبير في ثقافات وعادات الشعوب المختلفة تحتم على الشركات المتعددة الجنسيات أجراء دراسات ومسوحات مختلفة في بيئات اجتماعية وثقافية متنوعة بحيث تكون قادرة على تقديم السلع المطلوبة لهذه الشعوب دون ان تسيئ الى الذوق العام السائد او العادات والتقاليد وحتى الدين اخذين في الحسبان التشابه الكبير في العادات والتقاليد وانماط الإستهلاك السائدة في العديد من المجتمعات كما هو الحال بالنسبة لاغلب البلدان العربية والإفريقية والاسيوية.

وهناك العديد من مكونات البيئة الثقافية والإجتماعية نذكر منها[19] :

– الحياةالمادية: وتعكس مستوى المعيشة والتطور التكنولوجي في مجتمع ما ومدى تمدن الافراد.

– اللغة: حيث تعتبر اللغة اكثر مكونات الثقافة وضوحا واكثرها تعبيرا عن بيئة المجتمع وبالتالي اتقان لغة مجتمع ما يعني معرفة وفهم الثقافة الخاصة به.

– التعليم: حيث يلعب مستوى التعليم السائد في المجتمع دورا رئيسا في تكوين ثقافته حيث تقوم الشركات الدولية بتقييم مستوى التعليم في مجتمع ما عن طريق جمع بيانات عن نسبة الآمية وعدد المقيدين في التعليم الثانوي والجامعي حيث تساعد هذه البيانات على معرفة درجة وعي المستهلك ودرجة التطور الإقتصادي للدولة.

– الاديان والمعتقدات: حيث تؤثر في مفهوم وتفسير ونظرة الفرد في الحياة والثقافات المختلفة وتؤثر على سلوك الافراد نحو الامور الإقتصادية في المجتمع كنمط الإستهلاك والسلع المستهلكة ...ألخ

– الإعتزاز بالقومية والتحزب: كالإعتزازبالإنتماء إلى حضارة معينة ومدى إنتشار الوطنية الإقتصادية ورفض المنتجات الاجنبية...إلخ.

4– المحددات المؤسسية والإدارية:

تلعب المحددات المؤسسية والإدارية دورا بالغ الآهمية على حركة تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر حيث يتكون النظام المؤسسي من النظام الإداري والاجهزة القائمة على أدارة الإستثمار ونظم المعلومات الإستثمارية ، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات و وضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية كلما ادى ذالك الى جذب الإستثمار الاجنبي والعكس صحيح. وفي نفس الوقت كلما تميزت الاجهزة القائمة على إدارة الإستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية وأتجهت الى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الإستثمار كلما ادى ذالك الى جذب الإستثماركما ان توافر المنظمين الاكفاء والمعلومات الإستثمارية للمستثمرين بصورة تفصيلية وبالدقة المناسية وفي الوقت المناسب كلما ادى ذالك الى جذب الإستثمار[20].

وعليه فان التعقيدات البيروقراطية لم تعد كم طويل من الإجراءات مطلوب أختصارها او تجميعها في مكان واحد " الشباك الوحيد" بل تعداه الامر ألى الفساد الأداري الذي قد يعطل الاعمال. فقد يتخذ القائمين على إدارة الإستثمار قرارات على غيرسند وقد يسربون المعلومات إلى طرف دون طرف اخر وكل ذالك بغرض التربح مما ينتج عنه ضياع العدل في التعامل والعدل في توزيع الثروة وإنخفاض الكفاءة وكل ذالك يقلل من جاذبية الدولة كبيئة صالحة للإستثمار.

ثانيا : الفساد ،مفهومه ،انواعه،اسبابه.

قد نتفق جميعا ان ليس هناك مجتمع فاضل خال تماما من الفساد والمفسدين حيث تعد هذه الضاهرة من الضواهر الخطيرة التي تعاني منها الكثير من الدول ولكن بدرجات متفاوتة إلا انه في السنوات الاخيرة'ازداد الإهتمام بهذه الظاهرة على اكثر من صعيد(اكاديمي، سياسي ،دولي) ويرجع البعض سبب ذلك إلى الفشل الغير المتوقع والكبير للبرامج المالية التي اودعتها الهيئات المالية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدى الدول التي تمر بالازمات الإقتصادية والذي سببها هو سوء إستخدام هذه المساعدات والقروض الموجهة لحل الآزمات ولتمويل التنمية .

1- تعرف الفساد:

يعرفه البنك الدولي بانه " إستخدام الوظيفة لتحقيقق منافع خاصة او الإستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من اجل تحقيق مصلحة خاصة "[22].

كما يعرف على انه "سوء إستخدام المنصب او السلطة لاغراض شخصية ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين او الحصول على رشوة "[23].

وتعرفه موسوعة العلوم الإجتماعية" سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة".

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بانه سوء إستخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"[24].

ويعرفه صندوق النقد الدولي بانه " علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد او مجموعة ذات علاقة بين الافراد.

2- مظاهر الفساد :

الفساد موجود في كل القطاعات حكومية كانت او خاصة وهو موجود في كل تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة او قوة إحتكار سلعة او خدمة او صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الافراد الذين يتلقون الخدمة او يستلمون السلعة او تمرير قرار لفئة دون اخرى وقد يتخذ الفساد عدة مظاهر اهمه[25]ا:

1 . الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ اعمال خلاف التشريع أوأصول المهنة .

2 . المحسوبية: أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

3 . المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

4 . الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب ... الخ .

5 . الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة..

6 . نهب المال العام او تهريبه بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق.

3–اسباب الفساد:

تتعدد اسباب إنتشاره وتختلف من بلد لاخر ،غير ان الابحاث في هذا المجال تشير الى ان هناك اسباب مباشرة وغير مباشرة.

أ – الاسباب المباشرة:

*سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسؤليات وصلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة او سن قوانين وتشريعات معينة خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص وإعطاء مختلف الوثائق الرسمية.

* عدم وضوح النظام الضريبي وعدم شفافة القوانين إظافة الى إعطاء صلاحيات واسعة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.

*ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب مصاريف ونفاقات كبيرة تغري الموظفين الطامعيين إلى جني ارباح طائلة .

ب– الأسباب الغير مباشرة فتتمثل فيما يلي :

*إنخفاض مستوى دخل الموظفيين الحكومين إذ يظطر هؤلاء إلى قبول الرشاوي لزيادة دخولهم المتدنية.

*عدم إستقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية حيث ان وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفعال يحد من إنتشارالفساد اما الحالة العكسية فتدفع المتعامليين إلى اللجوء إلى اساليب غير قانونية لرشوة المسؤليين لإنجاز اعمالهم حيث انشأت العديد من الدول هيئات ومؤسسات خاصة لمكافحة الفساد ولضمان نجاح هذه الهيئات لابد من توافر إستقلالية تامة لها من السلطة السياسية ومنحها سلطة فرض العقوبات .

*عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد إذ تنعدم هذه الصفة في الكثير من الدول النامية مما يجعل القوانين غير واضحة وقابلة للتاويل الخاطئ مما يفقدها فعاليتها ويساعد على إنتشار الفساد.

4– انواع الفساد:

حيث نفرق بين الفساد الصغير والفساد الكبير،وذالك نظرا لإختلاف اثاركل منهما على الإستقرار السياسي والإقتصادي.

فالفساد الصغير هو الفساد الذي يمارس من طرف فرد واحد دون التنسيق مع الاخريين فيكون متنتشرا بين صغار الموظيين عن طريق استلام الرشاوى من الاخريين والذي يكون سببه عادة إنخفاض مستوى الاجور[26].

اما الفساد الاخطر فهو الفساد الكبير الذي يقوم به كبار المسؤليين والموظفيين والذي لايوجد له اي مبرر على الاطلاق من حيث الحاجة إلى دخل إظافي لمواجهة متطلبات الحياة ذلك ان قيمة الرشاوى هنا تكون بالملايين او الملايير وتكون في مشاريع وصفقات كبرى كشراء السلاح والسلع الراسمالية والمشاريع الصناعية الكبرى والمشتريات الحكومية....إلخ[27].

5-الاثار الإقتصادية للفساد :

.- يؤدي الفساد الى اضعاف جودة البنية الاساسية والخدمات العامة'ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي الى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الانشطة الإنتاجية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي الى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب ويقللالك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الاساسية كما يضعف شرعية الدولة وسلطتها.

- اضافة إلى ذالك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة اكثرعلى البنود التي يسهل إبتزاز رشاوي كبيرة منها الإحتفاظ بسريتها' ويلاحظ ان الآجهزة الحكومية التي ينتشرفيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الآساسية مثل التعليم والصحة' وتتجه الى الإنفاق بشكل اكبر على مجالات الإستثمار المفتوحة للرشوة.

- الفساد يعيق تطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المعول عليها في نمو الإقتصاد المعاصر.

- التهرب الجبائي والجمركي يضعف ميزانية الدولة ومن شانه ان يخل بتنافسية الشركات .- الإختلاس يزيد من اتساع رقعة الإقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج[28] .

6- كيف يؤثر الفساد على مناخ لإستثما ر:

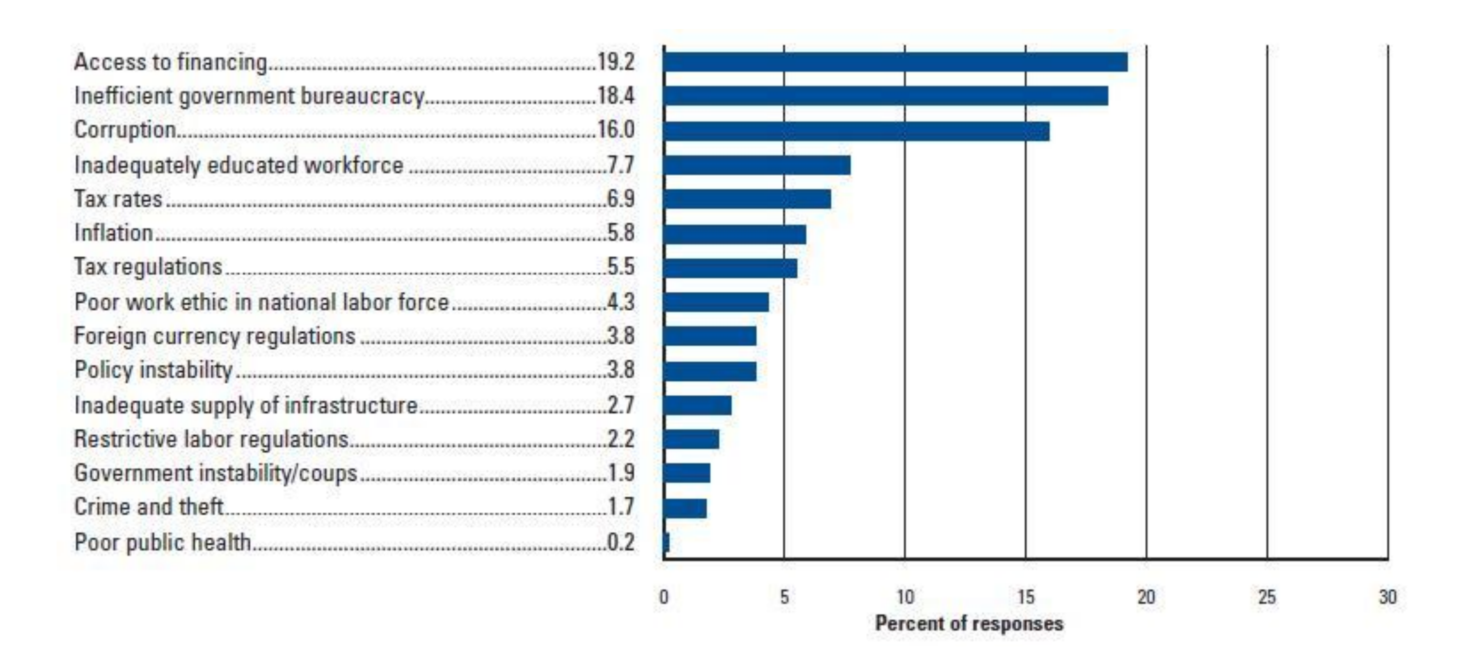
تميزت السياسات الإقتصادية والتجاريةوسياسات الإستثمار في الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر بعدم الثبات وعدم الإنسجام ومتطلبات التنمية مما ادى إلى إنخفاض ثقة المستثمرين محليين كانوا اواجانب 'وقد اعطت هذه العوائق وهذه الضبابية فرصة لإنتشار ضاهرة الفساد.

ففي حالة الجزائر فإن الامر الخطير هو المراتب المتاخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهي اكبر منظمة مستقلة غير حكومية تعنى بمحاربة الفساد ولكن الاخطر هو التراجع المستمر لمرتبة الجزائر في هذا المؤشر كما يوضحه الجدول:

السنة	النقطة /10	الترتيب
2003	2.6	88/133
2004	2.7	97/146
2005	2.8	97/159
2006	3.1	84/163
2007	3	99/179
2008	3.2	92/180
2009	2.8	111/178
2010	2.9	105/180
2011	2.8	112/180

المصدر :تقاريرمنظمة الشفافية الدولية (سنوات مختلفة)

وحسب تقرير التنافسية 2012/2011 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي والذي يتم فيه إستقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الاعمال في دولة ما فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الاهمية في الجزائر بنسبة16 بالمئة بعد كل من التمويل 19.2 بالمئة والبيروقراطية 18.4 بالمئة كما يوضحه الشكل التالي:



المصدر : تقرير التنافسية الدولية 2012/2011

وفي الجدول التالي نقارن موقع الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية ومؤشر الفساد ومدى تاثير الفساد في سهولة القيام بالاستثماروحجم الإستثمار المتدفق إليهامع دول عربية ومتوسطية وإفريقية.

الدولة	الموقع في مؤشر التنافسية الدولية 2011 (*)	الموقع في مؤشر الفساد 2011 (**)	النسبة المئوية للفساد كعائق امام الإستثمار (*)	تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر 2010 بملايين الدولارات(***)
سنغفورة	2	5	0.3	38638
السويد	3	4	0.5	5328
فلندا	4	2	0.4	4314
الدنمارك	8	2	0.00	2966
الإمارات.ع.م	27	28	1.9	3948
قطر	14	22	0.00	5534
السعودية	17	57	2.5	28105
تونس	40	73	7.1	1513
جنوب إفريقيا	50	64	11.5	1553
تركيا	59	61	2.5	9071
المغرب	73	80	17.7	1304
الجزائر	87	112	16	2291
مصر	94	112	7.3	6386

(*) تقرير التنافسية الدولية 2012/2011

(**) تقرير مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 2011.

(***) منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

الدول الاربعة الاولى هي دول الصدارة في تقرير التنافسية الدولية وتقرير الشفافية .

اما الجزائر فمقارنة مع دول الامتداد الجغرافي(متوسطية – عربية– إفريقية) فنجد الجزائر اسفل ترتيب التنافسية واسفل ترتيب الشفافية وكذا نجدها قد إستفادت من اقل حصة من تدفقات الإستثمارت العالمية .

وفي دراسة حديثة للبنك الدولي فإن الفساد يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الخدمات إلى 10 بالمئة نتيجة للتكاليف الإضافية الناجمة عن الفساد وإرتفاع تكاليف التكوين الراسمالي (مباني ومعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض البلدان النامية ما بين 20 و50 بالمئة فوق التكلفة الاصلية.

وفي دراسة ميدانية لتقرير التنمية العالمي الذي خلص الى ان الفساد يؤثر سلبا على انسياب الإستثمار المباشر إلى الدول النامية ففي دولة مثل المكسيك يؤثر الفساد بما يعادل تاثير رفع الضريبة 50 بالمئة على دخل الشركات.

الخاتمة

في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية والناشئة إلى إستقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر بما تنطوي عليه هذه الإستثمارات من إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية المتقدمة والمساهمة في عصرنة الإنتاج اثبتت الدراسات ان الفساد يؤثر سلبا على مناخ إستثمار إذ يعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على اعمالهم وعنضر مهم في رفع مستوى المخاطرة بإستثماراتهم.

حيث يؤثر الفساد على القطاعات الإقتصادية و له آثار سلبيىة خطيرة ،وقد اظهرت الابحاث في هذا المجال انه يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، حيث يؤثر على فعالية وملائمة مناخ الإستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع،ويقلل من الاثر الإيجابي لحوافز الإستثمار التي تقدمها الدول للمشاريع المحلية والاجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من اصحاب المشاريع لتسهيل انجاز استثماراتهم ،او يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من الارباح. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة عشوائية تنفر المستثرين نتيجة للتكاليف الإضافية الناجمة عنه.

الهوامش

---

[1]جواد كاظم.نظرة مؤسساتية للاستثمار في العراق.الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.القاهرة.ص384

2علي لطفي.الاستثمارات العربية. المنظمة العربية للتنمية الادارية .القاهرة.2009.ص17

3 نفس المرجع.ص18

4منجد الخشالي.المالية الدولية.دار المناهج .عمان.2007.ص171

5محمود السمرائي. الاستثمار الاجنبي.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2006.ص80

6Josette Peyrard.gestion financiére internationale.Paris.Librairie vuibert.P169.

7تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.المؤسسة العربية لضمانالاستثمار.2010.ص153

8علي عباس.ادارة الاعمال الدولية.عمان.دار الحامد.2007.ص247

9محمود السمرائي.مرجع سابق.ص84

10فريد قبلان.الاستثمار الاجنبي المباشرفي الدول العربية.القاهرة .دار النهضة العربية2008.ص23

11علي ابراهيم الخضر.ادارة الاعمال الدولية.دمشق .دار رسلان.2010.ص100

12فريد قبلان. مرجع سابق.ص25

13محمد عبد العزيز. الاستثمار الاجنبي المباشر.عمان .دار النفائس.ص68

16فريد قبلان. مرجع سابق.ص45

17نفس المرجع.ص45

18علي ابراهيم الخضر. مرجع سابق.ص103

19عمرو حسن.التسويق الدولي.القاهرة.مكتبة عين شمس.2008.صص203-218

20فريد قبلان. مرجع سابق.ص53

22بعلوج بلعيد.معوقات الاستثمار في الجزائر.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.العدد4.ص82

23نفس المرجع.ص82





24سعاد عبد الفتاح.الفساد في العراق.دورية النزاهة.العدد3.2007.ص4.الموقع.iraqfondation.org

25نفس المرجع.ص7

26نفس المرجع.ص5

27بعلوج بلعيد. مرجع سابق.ص83

28بشير مصيطفى.الفساد الاقتصادي مدخل في المفهوم و التجليات.مجلة بحوث اقتصادية عربية.العدد37.القاهرة.ص127